دور حوكمة الاستدامة الثلاثية في تحقيق التنمية المستدامة

The Role of Triple Sustainability Governance in Achieving Sustainable Development

حياة عبدلباقي[1]،مليكة العربي[2]، أمنة بن حدو[3]

[1] جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب(الجزائر)،hayat.abdelbaki@univ-temouchent.edu.dz

[2] جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب(الجزائر)،malika.larb@univ-temouchent.edu.dzi

[3] جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب(الجزائر)amina.benhaddou@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/ 01 **تاريخ القبول:** 2025/01/ 09 **تاريخ النشر:**2025/01/ 31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور حوكمة الاستدامة الثلاثية (ESG) في تعزيز وتحقيق اهداف التنمية المستدامة تتناول الدراسة كيفية تأثير العوامل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على التنمية المستدامة من من خلال تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

من خلال تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما تسلط الضوء على كيفية تكامل هذه العوامل في استراتيجيات الشركات والمستثمرين، وكيفية استخدامها لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، الحفاظ على البيئة، وتعزيز رفاهية المجتمع. و أيضًا إلى تحليل التحديات التي قد تواجه الشركات في تطبيق مبادئ الحوكمة الاستدامة الثلاثية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، تنمية مستدامة، حوكمة استدامة ثلاثية، نمو اقتصادي.

تصنيفات JEL: O150, O440 , O 470

Abstract :

This study study aims to explore the role of Triple Bottom Line Governance (ESG) in promoting and achieving sustainable development goals. The study examines how environmental, social, and corporate governance factors influence sustainable development by improving economic, social, and environmental performance. It also highlights how these factors integrate into the strategies of companies and investors, and how they can be used to achieve a balance between economic growth, environmental conservation and community well-being. Additionally, the study analyzes the challenges companies may face in applying the principles of Triple Bottom Line Governance.

Keywords : Governance, SustainableDevelopment, Triple Bottom Line Governance, economic growth.
Jel classification : O150, O440, O 470.
:

المؤلف المرسل: حياة عبدالباقي

1. **مقدمة:**

تعد التنمية المستدامة أحد الأهداف العالمية الأساسية التي تسعى الدول والمنظمات الدولية إلى تحقيقها، في ظل التحديات المتزايدة التي يواجهها كوكب الأرض من تغيرات بيئية، أزمات اقتصادية، وصراعات اجتماعية. وفي إطار هذه التحديات، تبرز أهمية تبني حوكمة الاستدامة الثلاثية كإطار عمل رئيسي لضمان التنسيق بين الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة: البيئة، الاقتصاد، والمجتمع. إن حوكمة الاستدامة الثلاثية تهدف إلى خلق توازن دقيق بين هذه الأبعاد، بحيث يتم الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة مع تعزيز رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية حاليا وفي المستقبل، وكذلك يمكن تطوير استراتيجيات وسياسات فعالة تُسهم في تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات (الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني)، هذا التنسيق و التعاون يعزز من تنفيذ سياسات التنمية المستدامة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعزز من قدرة المجتمع على مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد. في هذا السياق، تعد الشفافية والمساءلة من أهم آليات حوكمة الاستدامة الثلاثية، حيث تسمح بتحديد المسؤوليات بوضوح وتضمن التطبيق الفعلي للسياسات المتفق عليها.

إضافة إلى ذلك، يدخل عنصر آخر مهم في هذه المعادلة، وهو **التكنولوجيا والابتكار**؛ فالتطور التكنولوجي يقدم أدوات قوية لتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل التأثيرات البيئية السلبية، وتعزيز فعالية النظم الاقتصادية والاجتماعية. على سبيل المثال لا الحصر، تساهم الابتكارات في مجال الطاقة المتجددة في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

من هنا، يتضح أن حوكمة الاستدامة الثلاثية لا تقتصر فقط على تنسيق الأبعاد البيئية والحوكمة والاجتماعية، بل تشمل أيضا دمج التكنولوجيا، مما يعزز من قدرة المجتمعات على التكيف مع التغيرات المناخية وحل مشكلات الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي.

1.1.الإشكالية: انطلاقا مما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

كيف يمكن تعزيز دور حوكمة الاستدامة الثلاثية لضمان تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال؟

2.1.الأسئلة الفرعية: و في هذا الإطار طرحنا بعض التساؤلات الفرعية المهمة كالآتي:

- ما هي الركائز الأساسية لحوكمة الاستدامة الثلاثية؟
- كيف تؤثر حوكمة الاستدامة الثلاثية على الأبعاد الاجتماعية و البيئية و حوكمة الشركات؟

3.1. الفرضيات:

1. حوكمة الاستدامة الثلاثية تساهم بشكل كبير في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية،البيئية و حوكمة الشركات في السياسات التنموية.
2. كلما تبنت الدول مبادئ حوكمة الاستدامة الثلاثية بشكل أكبر، كلما اقتربت من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيزها.

4.1.أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة في سياق التوجهات العالمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تسهم في تسليط الضوء على كيفية تأثير حوكمة الاستدامة الثلاثية في تحقيق التوازن بين الأبعاد المختلفة للتنمية،أيضا هذه الدراسة تفتح آفاقًا لفهم أعمق لدور حوكمة الاستدامة الثلاثية كأداة فعالة لضمان مستقبل مستدام.

5.1.أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. دراسة دور حوكمة الاستدامة الثلاثية في تعزيز التنمية المستدامة.
2. تقديم توصيات عملية لتطوير استراتيجيات حوكمة الاستدامة الثلاثية في مختلف دول العالم.

6.1.منهج الدراسة:

تمثل المنهج المتبع في هذه الدراسة في المنهج الوصفي للجانب النظري وذالك بتوضيح المفاهيم المتعلقة حوكمة الاستدامة الثلاثية وكل ما يؤدي إلى ترسيخ مبادئها ومعاييرها، و هذا من خلال الاطلاع على جملة من المراجع العلمية والدراسات ذات العلاقة بموضوع دراستنا.

2. المحور الأول: الإطار النظري لحوكمة الاستدامة الثلاثية

في الإطار النظري لحوكمة الاستدامة الثلاثية سنتناول الأسس والمفاهيم التي ترتكز عليها الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات(ESG)وكيفية تطبيقها لتحقيق استدامة شاملة، يشمل هذا الإطار تحليل العلاقة بين العوامل البيئية، الاجتماعية، و الحوكمة في سياق الأعمال التجارية وكيفية

تأثيرها على الأداء طويل الأمد للشركات، كما يركز على دور الحوكمة في ضمان اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تراعي حقوق الأفراد، حماية البيئة، وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات.

1.2.تعريف حوكمة الاستدامة الثلاثية:

في عام 2004، تم تبني مصطلح "الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) "رسميًا بعد أن تم تقديمه في تقرير بعنوان "من يهتم يفُز .(Who Cares Wins) "وقد سلط التقرير الضوء على كيفية دمج عوامل (ESG) "في عمليات الشركات، مع تحليل هذه العوامل إلى مكوناتها الأساسية: البيئة، المجتمع، والحوكمة.

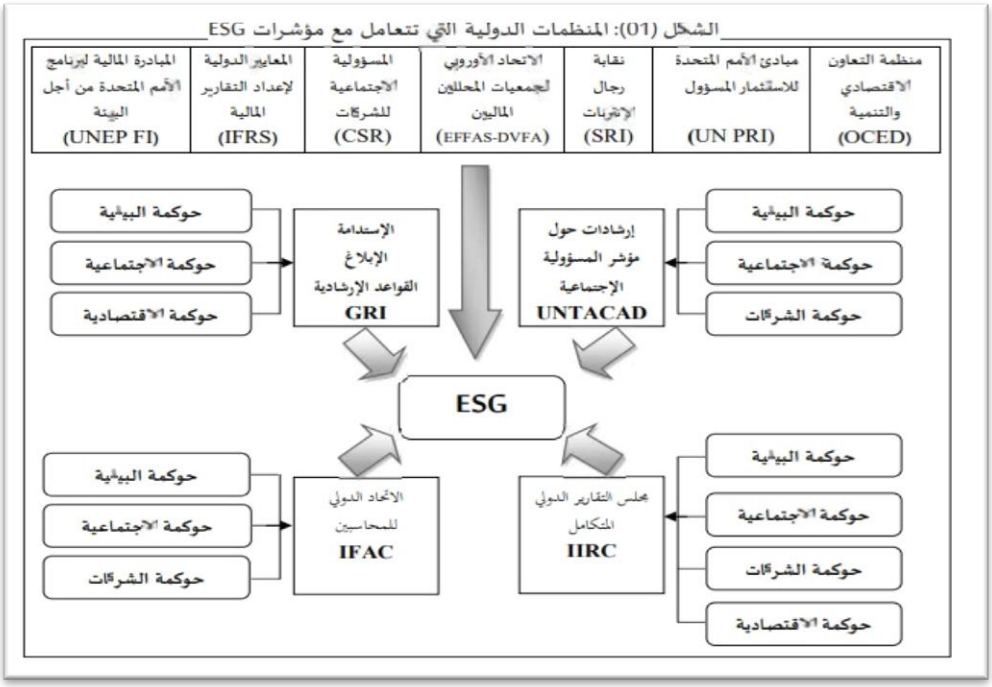
في العقد الذي تلا ذلك، تم تطوير العديد من المبادئ والأطر التي قدمت إرشادات إضافية حول كيفية دمج الشركات لهذه العوامل والإبلاغ عنها. من أبرز هذه المبادئ مبادئ الاستثمار المسؤول(PRI)، ومجلس معايير الإفصاح عن المناخ(CDSB) ، ومجلس معايير محاسبة الاستدامة.(SASB)واليوم، تظل هذه المبادئ والأطر مرجعية مهمة للشركات والمستثمرين في تطبيق مفهوم (ESG) "وإعداد تقارير دقيقة حوله.

تعد لممارسات حوكمة الاستدامة الثلاثية البيئية والاجتماعية و حوكمة الشركات، والمعروفة اختصارًا ب(ESG)، أطرا رئيسية تم تطويرها لتقييم مدى استدامة الأعمال التجارية والأثر الأخلاقي للاستثمار فيها. تتضمن هذه الأطر ثلاث مجالات رئيسية: الجانب البيئي الذي يركز على التأثيرات البيئية للشركات، مثل إدارة الموارد والتقليل من التلوث، والجانب الاجتماعي الذي يتعلق بتأثير الشركة على المجتمعات، مثل حقوق الإنسان ورفاهية الموظفين، وأخيرا الحوكمة التي تتعلق بإدارة الشركات والشفافية والممارسات الأخلاقية في اتخاذ القرارات.

تعرف الحوكمة الثلاثية بالحوكمةالبيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات و تسمية هذا المصطلح باللغة الانجليزية: "Environmental, Social, CorporateGravernence" وهي بالاختصار (ESG)وهي تمثل : مجموعة من المعايير لعمليات الشركة التي يستخدمها المستثمرون المهتمون اجتماعيا لفحص الاستثمارات المحتملة، حيث تهتم الحوكمة البيئية بكيفية أداء الشركة باعتبارها المسؤول عن البيئة الطبيعية، والحوكمة الاجتماعية تدرس كيف تدير الشركة العلاقات فيما بينها وبين موظيفها و مورديها وعملائها والمتمعات التي تعمل في محيطها.(وهابي، 2021)

وترتبط مفهوم وموضوع حوكمة الاستدامة الثلاثية بمجموعة من المنظمات و الهيئات الدولية الموضحة في الشكل الموالي:(جيلالي، 2021)

الشكل (01): المنظمات الدولية التي تتعامل مع مؤشرات ESG



المصدر:جمال الدين بكيري، رضا موسى،بهاز جيلالي، دور حوكمة الاستدامة الثلاثية في تعزيز التنمية المستدامة في ظل جائحة كوفيد 19 (تجارب دولية رائدة)، الملتقى الوطني الافتراضي حول حوكمة الاستدامة الثلاثية ESGفي ظل الوضع الراهن بالجزائر، يوم 29 جوان 2021، ص 6.

2.2..مفاهيم حول التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وهي تركز على الحفاظ على الموارد الطبيعية الأساسية اللازمة للنمو والتنمية في المستقبل. وتتمثل في تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومنسجمة تهدف إلى تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات على المدى الطويل.

1.2.2.التنمية المستدامة والبعد الاجتماعي:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة ضمان نمو اقتصادي شامل يعزز العدالة الاجتماعية من خلال توزيع عادل للثروات والموارد الطبيعية. يتضمن ذلك تبني منظومة ضريبية عادلة تساهم في تقليل الفجوات الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يجب إرساء نظام حماية اجتماعية قوي يضمن لجميع أفراد المجتمع، دون استثناء، حق الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتأمين ضد مخاطر الحياة.

هذا التوجه يعكس أهمية التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، حيث يساهم في تعزيز الرفاهية العامة ويعزز العدالة الاجتماعية، مما يضمن أن تكون التنمية في متناول الجميع وتحقق الاستدامة على المدى الطويل.

2.2.2.التنمية المستدامة والبعد الاقتصادي:

يرتبط هذا البعد بتوفير ما يلبي جميع احتياجات الإنسان الأساسية ويعزز رفاهيته ومستوى معيشته من أجل تحقيق ذلك، يتطلب الأمر تطوير القدرة الإنتاجية وتحسين التقنيات المتاحة، وهذا يشمل دعم البحث العلمي وتوجيهه نحو الابتكار، بالإضافة إلى تحفيز الشركات والمقاولات للاستثمار في المجالات التي تساهم في النمو الاقتصادي المستدام، كما يتطلب تبني أساليب إنتاج وإدارة حديثة، التي تركز على زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف، مما يسهم في مضاعفة الإنتاجية.

كما أن الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التدريب والتعليم يشكل جزءًا أساسيًا من هذا البعد، حيث يساعد تطوير المهارات على زيادة القدرة على الابتكار والإنتاج. كذلك، من الضروري أن تشمل الاستراتيجيات الاقتصادية تعزيز الاقتصاد الأخضر، الذي يدمج بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما يساهم في تحقيق استدامة اقتصادية طويلة الأجل.

3.2.2. التنمية المستدامة والبيئة:

يعد موضوع التنمية، بمختلف مفاهيمه، ذا أهمية كبيرة على الصعيد العالمي. وقد تزايد الاهتمام الدولي مؤخرًا بالحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة كسبيل للوصول إلى مستقبل آمن ومستدام، خاصة بعد التهديدات المتزايدة التي كانت تنذر بعواقب بيئية وبشرية وخيمة. فمشكلات مثل الاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، والنمو السكاني المتسارع، والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، ليست منفصلة عن قضايا رفاه الإنسان أو عن عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام. إذ إن العديد من أشكال التنمية الحالية تعتمد بشكل كبير على الموارد البيئية التي تشكل أساس استمرارية الحياة على كوكب الأرض. ومن هنا، برز مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة طبيعية للتفاعل العميق بين البيئة والتنمية.(موسشيت، 2000)

تتأثر معدلات التنمية المستدامة بعدد من العوامل الحيوية التي تحدد مدى فاعليتها واستدامتها على المدى الطويل. من أبرز هذه العوامل:(التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، 2011).

أ-كفاءة نظم الإدارة البيئية:

تعتبر كفاءة النظم البيئية والإدارية من العوامل الأساسية التي تحدد نجاح التنمية المستدامة. فكلما كانت النظم البيئية قادرة على إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، وتحقيق التوازن بين حماية البيئة وتعزيز الأنشطة الاقتصادية، كلما كانت التنمية المستدامة أكثر فعالية. ويتطلب ذلك وجود سياسات وإجراءات واضحة لتنظيم الأنشطة البشرية بما يحد من التلوث، ويشجع على استخدام الموارد بشكل عقلاني، ويحفز الابتكار في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية.

ب-التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة:

توزيع الموارد الطبيعية بشكل عادل وفعال يلعب دورًا كبيرًا في تعزيز التنمية المستدامة. يتطلب ذلك ضمان الوصول العادل إلى الموارد لجميع فئات المجتمع، مع تشجيع الاستخدام الأمثل لها بما يحقق أقصى استفادة دون استنزافها. يشمل ذلك تطبيق استراتيجيات تركز على تقليل الفاقد والهدر في الموارد، وتحقيق كفاءة عالية في استخدام الطاقة والمياه والمواد الخام. كما يعد تحسين تقنيات الزراعة والصناعة من خلال الابتكار وتكنولوجيا المعلومات عاملًا أساسيًا في ضمان الاستدامة على المدى الطويل.

ج-التوعية والتعليم البيئي:

تلعب الوعي والتعليم البيئي دورًا مهمًا في تعزيز معدلات التنمية المستدامة. إذ يسهم توعية الأفراد والمجتمعات حول أهمية الحفاظ على البيئة واستخدام الموارد بشكل مستدام في تغيير سلوكياتهم وإتباع ممارسات صديقة للبيئة. من خلال نشر المعرفة، يمكن تحفيز المجتمعات على المشاركة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

د-السياسات الحكومية والدعم المؤسسي:

تلعب السياسات الحكومية دورًا حاسمًا في تسهيل تحقيق التنمية المستدامة. من خلال فرض قوانين وتشريعات تحفز الشركات والمجتمعات على الالتزام بممارسات مستدامة، بالإضافة إلى دعم المؤسسات التي تروج لهذه الممارسات، يمكن تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد وتوفير بيئة تشريعية تحفز الابتكار والتنمية المستدامة.

هـ) التعاون الدولي:

النمو العالمي والظروف البيئية لا تعرف الحدود الجغرافية، لذلك يعد التعاون الدولي أمرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة. التعاون بين الدول والهيئات الدولية يمكن أن يسهم في تبادل المعرفة والتكنولوجيا، وكذلك في توفير الدعم المالي والفني للدول النامية لتحقيق أهداف الاستدامة.

إجمالًا، يشكل التفاعل بين هذه العوامل محورًا أساسيًا لضمان أن التنمية التي تتحقق اليوم ستكون متوافقة مع احتياجات الأجيال المستقبلية، مما يعزز رفاهية الإنسان ويحفظ البيئة للأجيال القادمة.

3.2.أهمية وأثر حوكمة الاستدامة الثلاثية في تحقيق التنمية المستدامة:

تعتبر حوكمةالاستدامة الثلاثية (ESG) أحد العوامل الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث توفر إطارًا شاملًا يمكن من خلاله تقييم تأثير الشركات على البيئة والمجتمع وكيفية إدارتها، في هذا السياق، قامت المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتفويض شركة المحاماة "فريشفيلدز بروكهاوس ديرينجر (Freshfields Bruckhaus Deringer) "لإعداد تقرير حول التفسيرات القانونية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من منظور حقوق المستثمرين. وقد خلص التقرير إلى نتائج هامة،(united nations environmental programme finance initiative) حيث استنتجت شركة فريشفيلدز أن دمج العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة في التحليل الاستثماري لا يعد مجرد خيار، بل هو جزء أساسي من مسؤولية الشركات المالية، بل ويجب أن يُعَتَبر جزءًا من استراتيجياتها طويلة الأمد.

ورغم أن بعض الآراء الأكاديمية، مثل تلك التي طرحها فريدمان، قد دعمت الرأي القائل بأن دمج هذه العوامل في الممارسات المالية قد يؤثر سلبًا على الأداء المالي، إلا أن العديد من الدراسات والتقارير الحديثة قد قدمت أدلة معاكسة. فالأبحاث الجديدة تُظهر أن دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات يمكن أن يُحَسِّن الأداء المالي على المدى البعيد، من خلال تعزيز الاستدامة وتقليل المخاطر المرتبطة بالبيئة والمجتمع، ولذلك، يظهر بوضوح أن حوكمة الاستدامة الثلاثية ليست مجرد استجابة للمسؤولية الاجتماعية، بل تعد ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة التي توازن بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. (Douglas, March 2003)

وفي عام 2006، نشر كل من مايكل بارنيت من جامعة أوكسفورد وروبرت سالمون من جامعة نيويورك دراسة مؤثرة أكدت أن الأطراف المختلفة في الجدل حول دمج حوكمة الاستدامة الثلاثية (ESG)في الاستثمارات يمكن أن تتكامل مع بعضها البعض. فقد أظهرا في دراستهما أن هناك علاقة مترابطة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، حيث يمكن أن تعزز ممارسات الاستثمار، سواء كانت انتقائية أو غير انتقائية، من الأداء المالي للمحفظة الاستثمارية. وأوضحا أن الطريقة الوحيدة التي قد تؤثر سلبًا على الأداء هي الاستثمار الانتقائي المعتدل الذي لا يلتزم بتوجهات واضحة.

على مر السنوات، بدأت حوكمة الاستدامة الثلاثية تتحول من كونها مجرد مجال يهتم به المصلحون المثاليون إلى توجه رئيسي يتبناه عدد كبير من المؤسسات المالية. لم تعد الشركات الكبرى في القطاع المالي مثل البنوك والشركات الاستثمارية فقط هي المعنية بتطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بل أصبحت هناك أيضًا شركات استثمارية متخصصة تركز على استراتيجيات الاستثمار المسؤولة، مما يعكس تحولًا ملحوظًا في المفاهيم الاقتصادية نحو استدامة حقيقية.

هذا التحول يبرز الأهمية المتزايدة لحوكمة الاستدامة الثلاثية في تحقيق التنمية المستدامة. فهي لا تقتصر على تحسين الأداء المالي فقط، بل تسهم بشكل أساسي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، مما يؤدي إلى تأثير إيجابي طويل الأمد على المجتمع والبيئة. وبذلك، تشكل حوكمة الاستدامة الثلاثية حجر الزاوية في تطوير استراتيجيات مالية تعزز من التوازن بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية، مما يساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية المستدامة على مستوى عالمي(Barnett, 2006) .

3. المحور الثاني: حوكمة الاستدامة الثلاثية: معايير، الأبعادوالتحديات :

سنستعرض وبهدف توضيح المعايير الأساسية التي تقوم عليهاحوكمة الاستدامة الثلاثية، مثل المسؤولية البيئية والاجتماعية، والشفافية في الحوكمة، وكيفية تأثير هذه المبادئ على الأداء العام للشركات. كما سنعرض الأبعاد المختلفة لهذا الإطار، علاوة على ذلك، سنتناول التحديات التي تواجه الشركات والمستثمرين عند تطبيق حوكمة الاستدامة الثلاثية، مثل نقص المعايير الموحدة، صعوبة القياس، والتحديات المرتبطة بالتنفيذ الفعلي لهذه السياسات في بيئات العمل المتنوعة.

1.3.معايير حوكمة الاستدامة الثلاثية (ESG):

تسمح معايير حوكمة الاستدامة الثلاثية بإلقاء نظرة ثاقبة على التزام الشركة من عدمها بالممارسات الأخلاقية ويتم تحديد مكوناتها من خلال:(nolan.p, 2021)

- الحوكمة البيئية: تأثر الشركة على البيئة وقدرتها على التخفيف من المخاطر المختلفة التي قد تضر بالبيئة مثل: إدارة النفايات، الحفاظ على المياه والموارد الطبيعية الأخرى.
- الحوكمة الاجتماعية: من خلال تقييم علاقة الشركة مع الشركات الأخرى و مكانتها في المجتمع المحلى والتزامها بالتنوع والشمول، مساهماتها الخيرية، وما إذا كانت مشهورة بسياسات الموظفين التي تعزز الصحة والسلامة.

- حوكمة الشركات: من خلال تقييم العمليات الداخلية للشركة مثل أساليب المحاسبة الشفافة وتكوين مجلس الإدارة. بالإضافة إلى علاقاتها مع الموظفين وأصحاب المصلحة، وقد تتضمن أيضا لوائح داخلية مصممة لمنع تضارب المصالح والسلوك الغير أخلاقي.

2.3.أبعاد حوكمة الاستدامة الثلاثية (ESG):

تشتمل حوكمة الاستدامة الثلاثيةعلى ثلاثة أبعاد أساسية: الحوكمةالبيئية، والحوكمة الاجتماعية وحوكمة الشركات، بحيث يظهر أداء الشركة في الحفاظ على الموارد الطبيعية المستخدمة في الإنتاج من خلال قياس درجة استخدام الموارد والالتزامات التي تعهدت بها لتقليل النفايات المنبعثة في عملياتها، كما يقاس الابتكار من خلال قدرة الشركة على تطوير تكنولوجيا تقلل التكاليف البيئية أثناء الإنتاج، أما الممارسات الاجتماعية فترتكز على رفاهية الموظفين وظروف العمل، بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان وحماية الصحة والأخلاقيات،أما في جانب الحوكمة، يتم القياس من خلال درجة الامتثال لمبادئ الحوكمة، وينظر في فعالية الشركة في التعامل مع المساهمين وأصحاب المصلحة على قدم المساواة، وفي النهاية، يعكس هذا النظام تكامل الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية في قرارات الشركة اليومية، مما يعزز مسؤوليتها الاجتماعية، والجدول الموالي يظهر كل الأبعاد.

جدول (1): أبعاد حوكمة الاستدامة الثلاثية **(ESG)**

الأبعاد	الفئة	التعريف
الممارسات البيئية	درجة استخدام الموارد	يعكس أداء الشركة في الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تستخدمها في مراحل الإنتاج.
	درجة الانبعاثات	يقيس الالتزامات التي تعهدت بها الشركة لتقليل النفايات التي تنبعث منها إلى الطبيعة في عملياتها الإنتاجية
	درجة الابتكار	يشير إلى قدرة الشركة على تطوير التكنولوجيا التي تقلل من التكاليف البيئية المتكبدة أثناء مرحلة الإنتاج.
الممارسات الاجتماعية	درجة القوى العاملة	يقيس رفاهية وعدالة مشاركة موظفي الشركة وظروف العمل
	درجة حقوق الإنسان	يقيس فعالية الشركة في احترام اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية.
	درجة المجتمع	يقيس حساسية الشركة لحماية صحة الأسرة وأخلاقيات العمل
	درجة مسؤولية المنتج	يقيس العميل وكفاءة أمن البيانات للشركة خلال مرحلة الإنتاج
	درجة الإدارة	يقيس درجة الامتثال لمبادئ حوكمة الشركات
	درجة المساهمين	يقيس فعالية الشركة

الحوكمة	نتيجة إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات	يعكس الممارسات التي تشير إلى أن الشركة تدمج أبعادها الاقتصادية (المالية) والاجتماعية و البيئية في عمليات صنع القرارات اليومية

المصدر: فاتح غلاب، خديجة وهابي، **واقع حوكمة الاستدامة الثلاثية ESG في الشركات التركية**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص- ص 61-62.

3.3.التحديات التي تواجه حوكمة الاستدامة الثلاثية:

تواجه حوكمة الاستدامة الثلاثية العديد من التحديات التي قد تعيق تطبيقها الفعّال في الشركات والمؤسسات. من أبرز هذه التحديات:

- **نقص المعايير الموحدة** : لا توجد معايير دولية موحدة ومقبولة عالميًا لقياس وتقييم أداء الشركات في مجالات البيئة، والمجتمع، و الحوكمة. هذا النقص يؤدي إلى اختلافات في طرق التقييم والإبلاغ بين الشركات والمستثمرين.

- **صعوبة القياس والشفافية** :قياس العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة قد يكون معقدًا، خاصة فيما يتعلق بتحديد وتوثيق الأثر الفعلي لهذه العوامل. الشركات قد تجد صعوبة في جمع البيانات الدقيقة والموثوقة حول هذه الجوانب.

- **التكلفة والموارد** :تطبيق سياسات حوكمة الاستدامة الثلاثية يتطلب استثمارًا في الموارد البشرية والتكنولوجيا، ما قد يشكل عبئًا على الشركات الصغيرة أو الشركات التي لا تملك الموارد الكافية لتنفيذ هذه السياسات.

- **مقاومة التغيير** :بعض الشركات قد تكون مترددة في تبني مبادئ ESG بسبب الخوف من تأثيرها على الربحية أو بسبب المقاومة الداخلية من قبل بعض الموظفين أو المديرين الذين يفضلون استمرار العمل بالطريقة التقليدية.

- **تحديات في التطبيق الفعلي** :على الرغم من وجود المبادئ والإرشادات، فإن تحويل هذه المبادئ إلى ممارسات فعالة على أرض الواقع قد يواجه صعوبات، سواء من ناحية التوافق مع الاستراتيجيات التجارية أو من حيث التنفيذ في بيئات العمل المتنوعة.

- **تضارب الأهداف بين المساهمين** : قد تواجه الشركات صعوبة في التوازن بين تحقيق أهداف الاستدامة وتحقيق العوائد المالية للمستثمرين. بعض المساهمين قد يفضلون التركيز على الربحية على حساب الأبعاد الاجتماعية والبيئية.

- **الرقابة والتقارير:** تحتاج الشركات إلى شفافية أكبر في تقاريرها حولESG ، وهو ما قد يتطلب تغييرات كبيرة في كيفية تقديم المعلومات للمستثمرين والجمهور. عدم وجود رقابة كافية قد يؤدي إلى التلاعب أو عدم دقة التقارير.

هذه التحديات تجعل تطبيق حوكمة الاستدامة الثلاثية أمرًا معقدًا، لكنه لا يقلل من أهميته في توجيه الشركات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4.الخاتمة:

من خلال تطبيق حوكمة الاستدامة الثلاثية بشكل فعال، يمكن تحقيق تنمية مستدامة توازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن ذلك يتطلب جهودًا مشتركة من الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، مع التركيز على الابتكار التكنولوجي وتعزيز الشفافية والمساءلة، حتى يمكن تجاوز التحديات الحالية وتحقيق مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

1.4.نتائج الدراسة: لقد توصلنا من خلال دراستنا لمجموعة من النتائج من أبرزها ما يلي:

- تبين أن حوكمة الاستدامة الثلاثية تعمل على تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تبني سياسات و إستراتيجيات متكاملة، وبالتالي الحفاظ على الموارد الطبيعية، تحسين الأداء الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- ضرورة تعزيز التنسيق بين القطاعات المختلفة: حيث أثبتت الدراسات أن التنسيق الفعال بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني يعد عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة. عندما تتضافر جهود هذه القطاعات، يمكن تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع ضمان تطبيق السياسات المستدامة.
- للتقدم التكنولوجي دور فعال في التحسين والقدرة على تنفيذ الحلول المستدامة من خلال الابتكارات في مجالات الطاقة المتجددة، كفاءة استخدام الموارد، مما يؤدي إلى التقليل من التأثيرات السلبية والمضرة بالبيئة وتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية بشكل أكبر.
- أثبتت الأبحاث أن تعزيز الشفافية والمساءلة في تطبيق سياسات حوكمة الاستدامة الثلاثية يعزز الثقة بين مختلف الأطراف المعنية. هذا يؤدي إلى تحسين التنفيذ الفعلي للسياسات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- ❖ على الرغم من أهمية حوكمة الاستدامة الثلاثية، إلا أن تطبيقها يواجه العديد من التحديات مثل ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، نقص الموارد المالية والبشرية، وتفاوت الوعي بالاستدامة بين مختلف الجهات.

2.4.التوصيات:

لتعزيز دور حوكمة الاستدامة الثلاثية، يمكن عرض بعض التوصيات، سنذكرها في النقاط التالية:

- ✓ ضرورة تنظيم حملات توعية لزيادة الوعي العام حول أهمية الاستدامة في الأبعاد الثلاثة (البيئة، الاقتصاد، والمجتمع).
- ✓ يجب تضمين مفاهيم الاستدامة في المناهج التعليمية على جميع المستويات لتكوين جيل قادر على فهم التحديات المستدامة والمساهمة في حلها.
- ✓ تشجيع الابتكار التكنولوجي واستخدام التقنيات الحديثة في مجال الطاقة المتجددة، الزراعة المستدامة، وإدارة المياه، من خلال تقديم حوافز للقطاع الخاص.
- ✓ إنشاء مراكز أبحاث تركز على تطوير حلول تكنلوجية مبتكرة لمشكلات الاستدامة.
- ✓ تطوير آليات مراقبة وتقييم فعالة لضمان تطبيق السياسات المستدامة ومراجعتها وتقييمها بشكل دوري.
- ✓ تطوير سياسات تمويل تدعم مشاريع الاستدامة، مثل القروض المشجعة للمشاريع البيئية، أو المنح التي تدعم الأبحاث في مجالات التكنولوجيا النظيفة.
- ✓ التعاون مع المؤسسات المالية العالمية والمحلية لدعم المبادرات المستدامة في مختلف الدول.
- ✓ تحسين وتطوير البنية المؤسسية الخاصة بحوكمة الاستدامة على جميع المستويات، بما يشمل تحسين التشريعات واللوائح البيئية والاجتماعية.
- ✓ تعزيز التعاون بين الدول لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال حوكمة الاستدامة الثلاثية.

6. قائمة المراجع

- ✓ فاتح غلاب، خديجة وهابي، **واقع حوكمة الاستدامة الثلاثية ESG في الشركات التركية**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 59.
- ✓ جمال الدين بكيري، رضا موسى، بهاز جيلالي، دور حوكمة الاستدامة الثلاثية في تعزيز التنمية المستدامة في ظل جائحة كوفيد 19 (تجارب دولية رائدة)، الملتقى الوطني الافتراضي حول حوكمة الاستدامة الثلاثية ESG في ظل الوضع الراهن بالجزائر، يوم 29 جوان 2021، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- ✓ ف.دوجلاس موسشيت، **"مبادئ التنمية المستدامة"**،ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة،2000، ص. 17.
- ✓ التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، العدد 78، تشرين الأول 2011، تصفح بتاريخ 2024/12/08

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content.

- ✓ United Nations Environmental Programme FinanceInitiative: http://www.unepfi.org&gt
- ✓ Cogan Douglas, G, Corporate Governance and Climate Change: Making the Connection, (Ceres, March 2006).
- ✓ Barnett, Michael and Salomon, Robert, Beyond Dichotomy: The Curvilinear Relationship between Social Responsibility and Financial Performance, (Strategic Management Journal, Vol. 27, 2006.